ملاحظات حول آثار الإحتلال الفرنسي لموريتانيا

Observations on the effects of the French occupation of Mauritania

د. جمال غدور

جامعة نواكشوط – موريتانيا، gadour222277@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2023/04/18 تاريخ القبول: 2023/09/02 تاريخ النشر:2023/09/30

ملخّص: بدأت تظهر نية الإدارة الإستعمارية الفرنسية بإحتلال موريتانيا خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، وبالتالي قامت بإرسال مستكشفين يمدونها بالمعلومات اللازمة عن المجتمع والسلطة والإقتصاد المحلي.

ومع بداية القرن العشرين باشرت فرنسا عملية الإحتلال وإخضاع السكان وتطبيق السياسات الكفيلة بتثبيت الوجود الفرنسي في المنطقة.

يحاول هذا المقال تتبع ورصد تأثير الحضور الفرنسي على السلطة والمجتمع والاقتصاد في موريتانيا قبل الإستقلال ومدى حجم الأثر الذي خلفته الظاهرة الإستعمارية على المجتمع المحلي.

الكلمات المفتاحية: تأثير المستعمر الفرنسي، السلطة السياسية في موريتانيا، المجتمع المحلي، الإحتلال الفرنسي.

Summary:

The French colonial administration began to demonstrate its intention to occupy Mauritania during the last years of the nineteenth century, thus sending explorers to provide it with the necessary information about society, power and the local economy.

At the beginning of the twentieth century, France began the process of occupation, subjugation of the population and the application of policies to stabilize France's presence in the region.

This article attempts to track and monitor the impact of the French presence on the power, society and economy of Mauritania before independence and the extent of the impact of the colonial phenomenon on the local community.

Keywords: French colonial influence, political power in Mauritania, community, French occupation.

مقدمة:

كانت فرنسا خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر عازمة على احتلال البلاد، ويظهر لنا ذلك جليا من خلال الرحلات الكشفية التي بعثت بها الإدارة الفرنسية في السنغال إلى المجال الموريتاني، ولا نستبعد هنا أن نتائج هذه الرحلات والمعلومات التي قدمتها حول الإقليم وساكنته كان لها كبير الأثر في مسيرة الاحتلال بعد ذلك[1].

وربما من نافلة القول أن العشرية الأخيرة من القرن التاسع عشر (1890 -1900) شهدت تحولا في العلاقات المحلية مع الإدارة الاستعمارية، رافق ذلك تحول في نظرة هذه الأخيرة إلى المجال الموريتاني، ولعل السبب في ذلك راجع إلي عامل ذاتي متعلق بالنظام الاميري المحلي، وآخر متعلق بالعامل الاقتصادي ، فعلى المستوى الأميري أصبح الجهاز الأميري متآكلا وآيل إلى السقوط، وأي ضربة من فرنسا ستؤدي إلى انهياره، أما على المستوى الاقتصادي فقد أصبحت "مادة الصمغ" – التي مثلت العمود الفقري للتبادلات التجارية، ومثلت كذلك أداة للصراع الأوروبي على المنطقة — في مرتبة ثانوية من الاهتمامات الفرنسية خصوصا بعد ظهور بدائل[2] عن هذه المادة الغالية نسبيا حينها، غير أن التراجع الاقتصادي الذي أصاب البلاد لم يكن ليؤثر على مكانتها في قلب الأطماع الفرنسية، خصوصا إذا ما اعتبرنا أن البلاد تتوفر على معطى أهم وأكثر تأثيرا، ألا وهو الموقع الاستراتيجي.

فالمجال الذي تتواجد فيه القبائل الموريتانية مجال شاسع وشبه وفارغ من السكان، لكنه في نفس الوقت يحتل موقعا استراتيجيا، نظرا لوقوعه بين مستعمرات فرنسا في شمال إفريقيا (تونس، الجزائر وفيما بعد

1- للمزيد من المعلومات حول الرحلات الاستكشافية الفرنسية الى موريتانيا يمكن مراجعة البحوث التالية:

- محمدو بن محمدن: الرحالة الفرنسيون ودورهم في تحريف التاريخ الموريتاني حوليات كلية الآداب، جامعة نواكشوط العدد الثاني 1990.

- محمد عبد الرحمن بن عمار: فيدرب وتعزيز النفوذ الفرنسي على الضفة اليمنى لنهر السنغال، مصادر كراسات التاريخ الموريتاني، العدد الرابع، 2004 .

2- حاولت فرنسا إيجاد بدائل عن التجارة الصمغ تنعش من خلالها اقتصاد السنغال، وتستغني بها من ناحية أخرى عن الصمغ الذي تنتجه الإمارات الموريتانية — والتي لم تكن علاقتها معها في بعض الأحيان على ما يرام — فعمدت إلى زراعة الفول السوداني على مساحات واسعة، وكانت المنطقة الملائمة لزراعته هي منطقة "والو" التي تدعي إمارة الترارزة حينما تبعيتها لها، وهذا ما جعل علاقة الطرفين تشهد توترا.

المغرب)، وأخرى في الجنوب الإفريقي (وهي ما اصطلح على تسميتها بإفريقيا الغربية الفرنسية)[3]، وبالتالي فإن الربط بين هذه المستعمرات لن يتم إلا بالسيطرة على ما يطلق عليه حاليا "موريتانيا"[4].

إن السياسة الفرنسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ركزت على وضع حد لنفوذ الإمارات الموريتانية على الضفة اليسرى من النهر، ولم يقتصر الأمر على هذا الحد، بل تعداه إلى محاولة إخضاع هذه الإمارات وإرغامها على الخضوع للنفوذ الفرنسي.

وكان الجنرال "لويس فيدرب"[5] – الحاكم الفرنسي على السنغال – واضع الأسس الفعلية للسياسة التوسعية الفرنسية في المنطقة، والتي أملتها الحاجة إلى الأسواق والمواد الأولية، ولم يحد الولاة المتعاقبون بعد ذلك على حكم السنغال عن نهج فيدرب القاضي بفرض الهيمنة الفرنسية على المنطقة ووضع أسس جديدة للتعامل.

وقد شجعت فرنسا التدخل العسكري على يد الوالي "فيدرب" بدافع تقليص نفوذ الإمارات المحلية داخل الممالك السودانية – خصوصا "والو" – ووضع شروط جديدة للتبادل التجاري (إلغاء المواسم، ومحطات التبادل التقليدية، والقضاء على الإتاوات العرفية).

---

[3] يجدر التنبيه إلى أن فرنسا ضمت موريتانيا عنوة إلى مجموعة إفريقيا الغربية الفرنسية (A.O.F) والتي كان مقرها في سان لوي ، وذلك لبتر كل علاقة لهذه البلاد مع ماضيها خصوصا فيما يتعلق بالرّوابط الحضارية والثقافية والبشرية مع الشمال الإفريقي .

[4] اشتهرت البلاد الموريتانية الحالية (موريتانيا) بعدة تسميات عبر الحقبة تاريخية، ولم تعرف اسما جامعا لها فقد عرفت باسم صحراء الملثمين، وبلاد تكرور، والبلاد السائبة، ولعل من أشهر التسميات التي أطلقت على هذه البلاد هي شنقيط التي أطلقها المشارقة خلال القرن 18 رغم أنها من باب "تسمية الشيء ببعضه" فهذه المدينة تقع في الشمال لكن كان ينطلق منها ركب الحاج في اتجاه الديار المقدسة.

أما تسمية موريتانيا فقد أطلقها الضابط الفرنسي "جان فرانصو كاي Jean-François / caille" سنة 1843 على هذه البلاد قبل أن يتبناها كزافي كبولاني بعد ذلك بنصف قرن ورغم ذلك فإن هذه التسمية لم تأخذ طابعها الرسمي إلا في 27 سبتمبر 1899 عندما أصدرت وزارة المستعمرات الفرنسية قرار يقضي بإطلاق هذا الاسم على البلاد.

- راجع: محمد وبن محمدن : بصدد تسمية موريتانيا "ترجمة وتحقيق وثيقة فرنسية مؤلفة 1843 حوليات كلية الآداب، عدد السادس 1999 ص ص: 53-56.

- أحمد بن الحسن: الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري، مساهمة في وصف الأساليب، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية، الطبعة الأولى 1995 .ص ص 13-23.

[5] – تولى إدارة مستعمرة السنغال مرتين الأولى (1854-1861) والثانية (1863-1865).

أدى التناقض الحاصل بين الطرفين، (الطرف المحلي، والطرف الفرنسي) إلى نشوب حرب (1855-1858)[6] التي كانت مملكة "والو" أولى ساحاتها، بوصفها حجر الأساس للنظام السياسي الفرنسي في المنطقة، وأبرز أوجه السياسة التوسعية الفرنسية، بدء بإحكام السيطرة عليها، وانتهاء بتغيير شروط التبادل على النهر، ومن ثم انتقل الصراع إلى باقي مناطق النهر، وأسفر في النهاية، عن سيطرة فرنسا على المنطقة، وفرضها لشروط الصلح.

ورغم قدم احتكاك الأروبيين بموريتانيا، والتدرج في حضورهم من حضور تجاري إلى توسعي احتلالي، فإن التدخل العسكري المباشر لم يتم إلا مع مطلع القرن العشرين، ولعل السبب في ذلك هو أن الدول الأوربية أعطت أولية لمناطق أخرى أكثر أهمية من موريتانيا.

ومع تسارع أحداث استعمار القارة السمراء لم تلبث موريتانيا أن أصبحت – بداية القرن العشرين – بلدا يمتاز بكل المعطيات الإستراتيجية، الكفيلة باحتلاله، فموريتانيا من جهة هي البلد الوحيد الذي بقي في غرب إفريقيا بدون احتلال أو حماية، ومن جهة ثانية سيشكل احتلالها تجسيدا عمليا لمشروع الربط بين المستعمرات الفرنسية في شمال، وغرب إفريقيا، والهادف إلى بناء إمبراطورية استعمارية متكاملة جغرافيا، وأمنيا، وإداريا، وهو ما من شأنه أن يبعد مخاطر سقوط الإقليم، تحت النفوذ الإسباني أو البريطاني، المخيمين على مقربة من البلاد.

ومع بدايات القرن العشرين ظهرت توجهات جديدة في السياسية الفرنسية تقوم على أساس الرغبة في احتلال البلاد، الذي تطلب من بين أمور، إذكاء النعرات، والخلافات الداخلية بين الإمارات، وبين القبائل أيضا المكونة للنسيج الاجتماعي المحلي، حتى يسهل التحكم في الجميع.

أولا: الإدارة الاستعمارية والتنظيم الإداري

إن حكام القبضة الأمنية، وتسيير الأمور السياسية والعسكرية، أوجد ضرورة ماسة لتنظيم البلاد تنظيما محكما، وعليه فقد أقدمت الإدارة الفرنسية على تقسيم البلاد تقسيما إداريا، خلال مراحل متعددة

[6] – أفضت هذه الحرب التي استمرت من فبراير 1855 وحتى مايو 1858 إلى توقيع اتفاقية 20 مايو المجحفة بالطرف المحلي فقد اعترف هذا الأخير بحق فرنسا في "والو" وتنازل على الإتاوات العرفية، في مقابل ضرائب محدودة يدفعها الجانب الفرنسي.

من تواجدها في البلاد، مع أنها لم تراعي في أحيان كثيرة خصوصية كل منطقة، على قدر ما راعت الظروف الأمنية والسياسية أثناء تنظيمها الإداري.

لقد تطلب التسيير الإداري الفرنسي للأراضي الموريتانية، إيجاد إداريين فرنسيين، وخلق آخرين من السكان المحليين يقومون بمساعدتهم، وكان الجهاز الإداري الفرنسي يتكون من إدارتين (مركزية، وتابعة)، في حين تشكل الجهاز الإداري المحلي من أمراء سابقين، وشيوخ قبائل، وشخصيات نافذة في المجتمع.

أ. السُّلم الإداري الفرنسي:

بما أن موريتانيا ظلت تابعة في إدارتها لمستعمرة السنغال، فإن كل أجهزة الإدارة كانت في مدينة "سان لوي" وأدى هذا بطبيعة الحال إلى إهمال المرافق العمومية في موريتانيا، فلم يقدم الفرنسيون على إنشاء بنى تحتية في البلاد، وظلت تمثل لهم نقطة وصل فقط بين مستعمراتهم في الشمال والجنوب، وعلى كل حال فإن الإدارة الفرنسية تشكلت من إداريين فرنسيين، وإداريين محليين.

تم دمج موريتانيا بعد نظام الحماية في مجموعة إفريقيا الغربية الفرنسية، التي يحتل الوالي العام لإفريقيا الفرنسية قمة الهرم السلطوي فيها، فهو يقوم بتسيير الأمور الإدارية والسياسية في كافة هذه المستعمرات، كما يقوم بدور الوسيط بين الإدارة الفرنسية في باريس، وبين حكام المستعمرات التابعة له، وهو يصدر الأوامر المتعلقة بالضرائب وتعيين القادة العسكريين.

ويأتي بعد الحاكم العام في الرتبة، "الوالي على موريتانيا"، فبعد أن فرضت الحماية على موريتانيا أصبحت تدار من طرف مندوب عن الحكومة العامة لإفريقيا الغربية، هذا المندوب يشرف على تسيير المحمية بواسطة بعض المساعدين، وترتكز مهامه في مراقبة القضاء وتعيين المقيمين عليه، والحفاظ على الأمن، إضافة إلى جمع الجبايات المفروضة على السكان المحليين[7].

ويعاون الوالي كاتب خاص ومجلس للإدارة، ومجلس مكلف بالقضايا الإدارية، ووكيل لدى محكمة الإستئناف في "سان لوي"، إضافة إلى قائد مستعمرة موريتانيا وبعض الوجهاء المحليين، ويتم تعيين هؤلاء

[7] – مريم بنت أحمد الأمين، العلاقات السياسية بين إمارتي آدرار وتكانت في القرن التاسع عشر،بحث لنيل شهادة المتريزفي التاريخ، كلية الآداب والعلوم والإنسانية، جامعة نواكشوط ، ص: 64.

الآخرون بناء على اقتراح يقدمه والي موريتانيا للحاكم العام لإفريقيا الغربية، ويبلغ عددهم أربعة أشخاص، قابلين للتجديد أو العزل[8].

وإلى جانب هؤلاء يوجد حكام الدوائر، ورؤساء المقاطعات، فالبلاد تتكون من عدة دوائر على كل دائرة حاكم يتبع لسلطة الوالي، ويسهر حاكم الدائرة على حفظ الأمن داخل دائرته، ومعرفة الداخلين والخارجين من الحيز الجغرافي الخاضع لسلطته، كما يتولى مهمة إعداد الحصة الضريبية التي يتم اقتراحها من طرفه وموافقة الوالي العام عليها، أما رؤساء المقاطعات، فإنهم تابعون لحاكم الدوائر ويتمحور عملهم في الأساس على دراسة الوضعية الاقتصادية للمقاطعة، بهدف تكييف الضرائب تبعا للمقدرات الاقتصادية للمقاطعة.

إن نجاح الجهاز الإداري الفرنسي في المهام الموكلة إليه – من حفظ الأمن، وجباية الضرائب، والسهر على المصالح الفرنسية – استدعى الأخذ بعين الاعتبار للتشكلة التقليدية للقبائل الموريتانية، عن طريق إقحامها في الحياة السياسية، من أجل إيصال الخطاب الفرنسي إلى جميع القبائل بمختلف توجهاتها، وهذا ما جعل الجهاز الإداري الأهلي المحلي لا يقل قدرا وأهمية عن سابقه في تثبيت الوجود الفرنسي داخل البلاد.

ب. الجهاز الإداري المحلي:

حاولت الإدارة الفرنسية أثناء بداية تواجدها في موريتانيا، تجريد الأمراء والشخصيات التي لها وزن في المجتمع من امتيازاتهم، غير أن هذه السياسة سرعان ما رجعت عنها، نظرا لعدم تلائمها مع طبيعة المجتمع ونظرا كذلك – وهذا الأهم – لعدم خدمتها لمصالح الإدارة الفرنسية، فحاولت هذه الأخيرة إعادة الاعتبار للسلط المحلية، ومع ذلك فقد ظلت هذه السلط مجرد وسيط بين الإدارة الفرنسية والسكان ولم تطّلع بأدوار فاعلة في خدمة العملية السياسية والتنموية خلال الوجود الفرنسي.

وهكذا نلاحظ أن الإدارة الفرنسية أعادت تشكيل نظام السلطة التقليدية من جديد، حيث أصبح هذا الجهاز يتشكل أساسا من الزعماء الموالين لها على الرغم من أن دمج هؤلاء لم يكن ممكنا إلا بعد تجريدهم

[8] – محمد الراظي ولد صدفي، السياسة الاستعمارية الفرنسية في موريتانيا وأثرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية 1900-1969 انواكشوط: المطبعة الوطنية 1990، ص: 83.

من امتيازاتهم الأساسية كأمراء ورؤساء قبائل بيدهم السلطة الكاملة في السابق، وأصبحت بالتالي مناصبهم الجديدة داخل الجهاز الإداري الفرنسي مجرد وظائف شرفية خاضعة لسلطة فرنسية عُليا.

وعلى العموم فقد تم تقسيم البنية الإدارية المحلية إلى مجموعة من المراتب تختلف من حيث اتساع مهام وصلاحيات أصحابها ومدى تأثيرهم على العملية السياسية في البلاد، ويأتي في مقدمتهم الأمراء ثم رؤساء القبائل ورؤساء الأفخاذ، ولكل واحد من هؤلاء مهام خاصة به، يشتغل بها دون غيره، وكلها أمور تصب في حماية الوجود الفرنسي في المنطقة.

يمثل رئيس القبيلة العقل المدبر لها، والمسير الذي يتولى قيادة أمورها، لذلك فإن الإدارة الفرنسية أولته اهتماما كبيرا بحكم مهامه المتشعبة. فرئيس القبيلة يتعين عليه ما يلي[9]:

- إمداد الإدارة الفرنسية بمعلومات مفصلة حول قبيلته ومجالها، والأمور التي تجد عليها.
- متابعة السكان الذين لا ينتمون إلى المنطقة ومعرفة أحوالهم.
- إعداد اللوائح الضريبية.
- إعلام السلطات بكل ما من شأنه أن يمس الأمن الفرنسي.

ويتلقى رؤساء القبائل مكافئات مالية يتم تحديدها حسب الدخل الذي يحققونه في مجال تحصيل الضرائب، وذلك من أجل دفعهم إلى تنفيذ الأوامر الفرنسية في مجال السياسة الضريبية، كما أن لرؤساء القبائل جماعات تساعدهم في تأدية مهامهم وتسمى "رؤساء الأفخاذ".

تنقسم كل قبيلة إلى عدة أقسام أو أفخاذ، لكل فخذ رئيس يخضع لسلطة رئيس القبيلة، ومع تطور النظام الإداري في ثلاثينيات القرن العشرين، ونظرا لصعوبة التعرف على الأعداد الحقيقية للسكان الرحل، ارتأت الإدارة الفرنسية أن تعتمد على رؤساء الأفخاذ باعتبارهم وكلاء للإدارة، وتتحدد مهام رئيس الفخذ في معرفة الأهالي القاطنين في مخيماته، أو الذين دعتهم الضرورة للسكن فيه، أو بالقرب من مجال قبيلته،

[9] – محمد الشريف أحمد "الإدارة المركزية في موريتانيا (1902–1944) بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ، جامعة تونس الأولى 1995، ص: 96.

وإبلاغ الإدارة الفرنسية بذلك، كما يمكن لرئيس الفخذ متابعة مرتكبي الجرائم المدنية أو التي تمس أمن الإدارة الفرنسية، وتسليمهم إلى رئيس القبيلة الذي بدوره يسلمهم إلى قائد الإقليم[10].

أما الأمراء الذين يمثلون هرم السلطة المحلية، فقد تم تهميش أدوارهم، وأصبحت مقصورة على تسهيل عملية الاحتلال العسكري، وردع الطامعين في النيل من الإدارة الفرنسية، أما الأمراء الذين ناصبوا العداء لفرنسا –كما رأينا– كانت نهايتهم التصفية الجسدية وملاحقة قبائلهم، حتى يعلنوا الانقياد للإدارة الفرنسية، كما حصل مع أمير "تكانت" بكار بن اسويد أحمد 1905 وأمير آدرار سيدي أحمد بن عيدة سنة 1932، ومهما يكن من أمر، فإن الوظائف التي تم إسنادها إلى السلطات التقليدية، ليست سوى وظائف ثانوية، إذا ما قورنت بوظائف الإداريين الفرنسيين، حيث أن الأمراء، ورؤساء القبائل جردوا من امتيازاتهم الاجتماعية، ومن تأثيراتهم السياسية.

ومع أن هذه النظم الإدارية ساعدت الفرنسيين على إحكام قبضتهم الأمنية والسياسية في البلد، إلا أنهم أيضا لم يغفلوا الجانب الاقتصادي الذي يمثل الاعتناء به أحد عوامل البقاء، في بلد مثل موريتانيا يُعتبر أكثر من ثلثي سكانه بدو رحل، وهو ما فرض على الفرنسيين إيجاد سياسة اقتصادية تدمج هذا المجتمع التقليدي في صلب الرأسمالية الأوروبية، وتحافظ – عن طريق مجموعة من الأساليب والنظم – على ترسيخ الوجود الفرنسي، وتبعية السكان في معاشهم للسوق الفرنسية.

ثانيا: تأثيرات الوجود الفرنسي على المجتمع:

سعت الإدارة الاستعمارية إلى التحكم في المجتمع، وذلك من خلال إصدار جملة من التنظيمات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، استهدفت ربط البلاد وسكانها بالاستعمار الفرنسي، فمن الناحية السياسية تم تحطيم البنى الفوقية للمجتمع التي كانت تمثل السلطة الزمنية، ومركز القرار، ومن الناحية الاقتصادية تم استنزاف الاقتصاد التقليدي الهش في الأساس، وربط البلاد بالسوق والمنتوجات الأوروبية، وإشاعة التعامل بالنقد، بالإضافة إلى إثقال الناس بالضرائب المجحفة، أما الناحية الثقافية فإنها لا تقل أهمية

[10] – سريدي نور الدين، مساهمة في دراسة تاريخ موريتانيا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط 1995، ص:300.

من سابقاتها، فقد فرضت فرنسا سيطرتها الفكرية والإديولوجية التي استهدفت القضاء على القيم الثقافية التقليدية المتوارثة منذ قرون، أمور كلها أثرت على بنية المجتمع، وعطلت من مسيرته التنموية، وأربكت الاقتصاد التقليدي المحلي، فضلا عن تأثيراتها على السلطة السياسية التقليدية.

1. التأثير على المستوى السياسي:

لقد فرضت فرنسا وجودها السياسي "بقوة السلاح"، وبالتالي فإن كل من كان يقف في وجهها من الزعامات التقليدية، كان مصيره التصفية الجسدية (الأمير بكار بن اسويد أحمد، والأمير سيد أحمد بن أحمد عيدة) وعندما نلقي نظرة على التأثير السياسي الفرنسي قبل سنة 1903، نلاحظ أن فرنسا – كما بينا سابقا – قد استعملت أسلوب العزل، أو الاغتيال، لكل الأمراء الذين لا يبادلونها الود، ولا يرونها سيدة المنطقة، وقد اتخذ أسلوب العزل والاغتيال (التصفية الجسدية)، شكل دعم لأحد الأطراف، أو إثارة فتنة وقلاقل داخل الإمارة، وخير مثال على ذلك التنازع الحاصل بين أبناء العمومة (الأمير أحمد سالم، والأمير محمد فال بن سيدي) على إمارة الترارزة[11]، الذي لم يحسم إلا بالتدخل الفرنسي لصالح الأول، بعد أن وقع معاهدة تقضي بوضع إمارته تحت الوصاية الفرنسية[12].

ونفس الشيء حصل مع الأمير أحمدو بن اعلي[13]، أما الذين اختاروا خط المواجهة والصدام مع فرنسا، فإن نهايتهم كانت الاغتيال، نلاحظ ذلك مع أمير "تكانت" بكار بن سويد أحمد، الذي وقف في وجه الاستعمار الفرنسي، وخاض ضده معارك كان آخرها "بوكادوم" التي استشهد فيها، ولم يكن حظ أمير آدرار بأحسن من سابقه، فقد تم استبداله سنة 1917 بجماعة محلية تتكون من تسعة أعضاء، تدير الإمارة

11 – للمزيد حول إمارة الترارزة راجع:

محمد المختار السعد: إمارة الترارزة وعلاقتها التجارية والسياسية مع الفرنسيين (من 1703 إلى 1860) معهد الدراسات الإفريقية الرباط 2002.

محمد المختار بن السعد: الإمارات والمجال الأميري البيضاني خلال القرنين 18 و 19 (إمارة الترارزة نموذجا)، حوليات كلية الآداب جامعة نواكشوط، العدد 2، 1990.

12 – وقعت المعاهدة في ديسمبر 1902.

13 – أمير إمارة لبراكنة للمزيد راجع: محمد المين بن الشيخ عبد الله: العلاقات التجارية بين إمارة لبراكنة وفرنسا خلال القرن 19 بحث لنيل شهادة المتريز في التاريخ، كلية الآداب، جامعة نواكشوط 1989.

بدلا منه، بعد أن خضع للإقالة الجبرية في سان لويس[14]، ثم بعد ذلك تم إعادته إلى موطنه، وبما أنه لم يكن على اتفاق دائم مع السلطة الاستعمارية، وكان كثيرا ما يحن إلى سنوات النضال والمقاومة، فقد تم اغتياله سنة 1932.

إن ما أردنا أن نتوصل إليه مما سبق، هو أن التأثير الفرنسي في المجال السياسي اتسم بطابع العنف، وكان يتخذ من أسلوب "إما أن تكون معي، وإلا فأنت ضدي" منهجا وطريقا، وبالتالي فإن فرنسا قامت بتركيع خصومها بقوة السلاح، وأبدت لحلفائها – قبل خصومها – أنها قادرة تتبع وتأديب كل من تسول له نفسه الوقوف في وجهها، أو معارضتها، أو حتى التردد في عدم قبول أوامرها.

أدت السياسات الفرنسية إلى خلخلة البنية السياسية للمجتمع، فعند قدوم فرنسا إلى البلد استعملت "سياسة الأجناس" لتقوية الضعيف، وإضعاف القوي، وهو ما أدى إلى فقد بعض القبائل لمراكزهم الاجتماعية، الريادية في السلم الاجتماعي، وصعود أخرى على حسابها، ونتيجة خوف الإدارة الفرنسية، من تعاظم قوة الطرف الضعيف في السابق، فإنها عدلت عنها إلى "سياسة الإدماج" وما دامت هذه الأخيرة لم تجدي نفعا، ولم تمكن المستعمر من بلوغ أهدافه الكامنة في التغلغل داخل البنية الاجتماعية والتحكم فيها، فقد انتهج سياسة "الإشراك" الهادفة إلى الاحتفاظ بالبنى السياسية التقليدية، لكن بطريقة لا تكون فاعلة، وإنما مفعولا بها، بحيث يقتصر وجودها فقط، على تبليغ أوامر السلطة الفرنسية، وتنفيذها إذا اقتضى الأمر ذلك، وبالتالي فإنها في هذا الشكل تكون رمزية، وصورية، ولا دخل "للسلطة" بمفهومها العادي في تصرفات أفرادها، إلا إذا كانت تخدم التوجهات والمصالح الفرنسية، وموازاة مع الطبقة السياسية التقليدية القديمة، أنشأت الإدارة الاستعمارية وظائف بروقراطية عن طريق تكوين واكتتاب (محصلين ماليين، ومحاسبين، ومساعدي إدارة، ومترجمين)، وعملت على تكوينهم تكوينا إيديولوجيا ينسجم مع الأطروحات الفرنسية، وكانوا في الغالب من أبناء الأسر النبيلة، التي لها تأثير سياسي أو روحي على السكان.

[14] – فرانسيس دي شاسيه، موريتانيا من 1900 إلى 1975، ترجمة محمد بن بوعلية الغراب، منشورات دار النشر جسور، نواكشوط، 2013 ص: 56.

2. التأثير على المستوى الاجتماعي:

إبان دخول الاستعمار البلاد خلال السنوات الأولى من القرن الماضي، أفتى عدد غير يسير من العلماء بوجوب مقاومته[15]، أو الهجرة إلى ديار الإسلام الأخرى، حفاظا على الدين وصونا للأعراض، وبالتالي فإن عائلات كثيرة، هاجرت من البلاد في اتجاه المشرق العربي، تحت تأثير التصرفات التعسفية التي مارستها الإدارة الفرنسية اتجاه السكان16.

ولم يقتصر التأثير الاجتماعي للوجود الفرنسي على الرعب والخوف النفسي الذَيْن أرغما مجموعة من السكان على الهجرة، بل إن الإدارة الفرنسية عند دخولها واحتلالها البلاد تذرعت بحماية المستضعفين، وبأنها إنما جاءت لهذه البلاد من أجل حماية الطبقات الضعيفة من بطش الطبقات القوية، وحماية السود من البيض، وكان ذلك استهداف مباشر للتماسك الاجتماعي للبلد الذي استمر قبل ذلك بعدة قرون.

حاولت فرنسا إذن من خلال هذا المعطى "حماية الضعفاء" إحداث شرخ داخل النسيج الاجتماعي، مستغلة بساطة المجتمع، واختلاف إثنياته، وبالتالي عزفت على وتر حساس للغاية، وهو الوتر الطائفي، وغذت وعمقت خلافاته البينية من أجل إضعاف القوي، وزيادة ضعف الضعيف، وهي سياسة ساهمت في تفكيك البنية الاجتماعية وقضت على تماسكها ووحدتها.

أدخل المستعمر "العملة النقدية"، ثم أصبحت مع مرور الوقت، وسيلة للتعامل الاقتصادي والحصول على المواد المستهلكة والمستوردة أساسا من أوروبا، ووسيلة كذلك لأداء الضرائب، وهذا ما فرض على السكان الدخول في علاقات غير متكافئة مع المستعمر الفرنسي وإدارته، وشركاته التجارية، ففي حين كان السكان يعتمدون على ما تنتجه البئة المحلية، أصبحوا يقتنون كماليات، صارت من صلب حياتهم اليومية.

[15] – جمال غدور: الفقهاء والسلطة الاستعمارية، مركز الدراسات الاستراتيجية، نواكشوط 2016 ص 56.

[16] – هاجرت قرابة 600 عائلة البلاد خصوصا من "القلقميين" و"البوصاديين" في اتجاه الحجاز، وقد توقفوا فترة في ليبيا، ثم بعدها قصدوا أرض الحرمين، ثم بعد ذلك انقسموا حيث ذهبت جماعة إلى الآردن واستقروا بها ودخلوا في جهاز المملكة، وصار لهم تأثيرخصوصا في مجال القضاء، والجماعة الباقية شدت الرحال إلى تركيا.

وبالتالي فإن المنمي والمزارع أصبحا مرغمين على بيع جزء من إنتاجهما للحصول على هذه المواد، وإذا تعذر ذلك فسيضطرا لبيع قوّتِهما العضلية، في شكل عمل يومي أو شهري مع أطراف أخرى (سخرة، أعمال استخبارية، عمل داخل قوافل تجارية...).

لقد وفرت الإدارة الاستعمارية للسكان وسيلتين للثراء، تتمثل الأولى في خدمة الإدارة، والتعاون معها، وتقديم المعلومات الاستخبارية لها، أما الوسيلة الثانية فهي التجارة مع المراكز الفرنسية على النهر أو في المدن السنغالية، وبما أن غالبية السكان لا تستطيع الوصول إلى هذه المراكز لبيع منتوجاتها، أو لشراء حاجياتها من المواد الغذائية، والمواد الصناعية الأوروبية، فقد وجدت فئة من الوسطاء التجاريين استفادوا من هذه الوضعية، فكانوا يشترون المواد المصدرة من طرف السكان، ثم يبيعونها في السنغال، وأثناء عودتهم يأتون بالمواد المستوردة (شاي، سكر، تبغ، آلات منزلية، حبوب...) ويبيعونها بأثمنة مضاعفة في السوق المحلية، وهذا ما أدى إلى وجود طبقة غنية وقليلة، في مقابل طبقة فقيرة تمثل غالبية المجتمع ظلت تتخبط في الأزمات الاقتصادية.

3. التأثير على المستوى الاقتصادي:

إن انضمام موريتانيا القسري، إلى مجموعة غرب إفريقيا الفرنسية، جعلها ترتبط اقتصاديا بهذه المجموعة، وبما أن معظم المبادلات التجارية كانت تحصل خارج المجال الموريتاني، فإن ذلك قد انعكس بشكل كبير على الوضعية الاقتصادية للسكان، لأن المناطق الأخرى خصوصا السنغال ظلت تتحكم في أسعار المواد المصدرة والمستوردة إلى البلد.

ويمكننا أن نفسر ذلك بكون السنغال ظل مركزا للغرف التجارية الفرنسية، التي كانت تشرف على عملية البيع والشراء، إضافة إلى كونه مصدر إنتاج مهم لبعض المواد ذات القيمة في السوق الفرنسية (الفول السوداني، الأرز...)، في حين بقيت موريتانيا مركزا ثانويا لم يكلف الاستعمار نفسه عناء تطوير وضعه الاقتصادي، وظلت البلاد على الدوام على هامش الاهتمامات الاقتصادية الفرنسية، على الأقل خلال المرحلة المدروسة.

ويمكننا القول إن التصدير الكبير للحيوانات والمنتوجات الزراعية الموريتانية إلى مركز الإدارة الاستعمارية في غرب إفريقيا (السنغال)، أدى إلى تدمير الاقتصاد التقليدي، وتخبطه في أزمات مستمرة، ومن جهة أخرى أدى الإيراد المتزايد للبضائع الأوروبية، إلى اتساع دائرة حاجيات السكان، وزيادة اهتمامهم بهذه المواد الجديدة، إلى حد صار معه المنمي والمزارع مستعدان لأن يبيعا بعضا من إنتاجهما أو كله للحصول على هذه البضائع الجديدة، وهو ما فتح الباب أمام مبادلات تجارية بين المجتمع المحلي والأوروبيون المتمركزون في السنغال.

ولم تؤدي سياسة تنظيم سوق الماشية، المصدرة إلى الأسواق الفرنسية، إلى نتائج إيجابية على المجتمع، بل إنها أدت إلى إفراغ المنطقة من مخزونها الحيواني، الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد المحلي، إضافة إلى استنزاف الإدارة الفرنسية للحيوانات، عن طريق إجبار السكان على تقديم حيوانات لنقل البضائع، ونقل الجنود العسكريين، وتأدية المهام الإدارية.

من جهة أخرى أدت ضريبة "العشر" المفروضة على المزارعين، إلى هجر الكثير منهم لهذا القطاع عندما أصبح لا يؤمن لهم قوتهم اليومي، في مقابل ضريبة باهظة الثمن، ونفس الشيء ينطبق على تجارة الملح في مملحة "كدية الجل"، وتجارة العلك "الصمغ"، قبل فقدانها لقيمتها الاقتصادية في الأسواق الفرنسية، دون أن ننسى لفت الانتباه إلى الجذب الفرنسي القوي والعنيف للسكان، إلى التجارة النهرية في الجنوب، على حساب التجارة الأطلسية، والصحراوية، اللتان استمرتا قبل ذاك لعدة قرون، ومثلتا مصدر اقتصاد، ومنبع دخل لأهل البلد[17].

4. التأثير على المستوى الثقافي:

سبق وأن أشرنا إلى أن الإدارة الفرنسية، كان لها اهتمام متزايد بالبلد، قبل أن تحتله مطلع القرن الماضي، من ذلك بعث مستكشفين، يجوبون البلاد ويقدمون معلومات حول عادات السكان وثقافتهم وظروف عيشهم، ثم بعد ذلك تم إنشاء مصلحة للشؤون الإسلامية، بهدف دراسة المجتمع، وطرقه الصوفية، وعلمائه، وتأثيرهم الروحية، وعندما باشر الاستعمار احتلال موريتانيا، كان من أوائل المتصدين له علماء،

[17] – محمد الراظي صدفن: مرجع سبق ذكره ص58.

ومشايخ، قدّموا فتاوى بوجوب إخراجه، فلا غرو أن يعمل الفرنسيون على محاربتهم، وإغلاق مؤسساتهم التعليمية التقليدية.

عمل الاستعمار خلال سنواته الأولى على فتح مدارس تعطي إلى جانب التعليم الفرنسي تعليما عربيا دينيا، ورغم هزالته وقلة الساعات الممنوحة له، وتقليصها تدريجيا، إلا أنه شوش على التعليم الأصلي الأهلي، وأخمد شيئا فشيئا نار كراهية التعليم والاستعمار بشكل عام، وقد لا نبالغ إذا ما قلنا إن التعليم الفرنسي أحدث خللا في المفاهيم الاجتماعية، حيث حل الثراء والنفوذ السياسي – اللذان يقدمهما التعليم الفرنسي – محل الرغبة في تحصيل العلم الذي لم يعد وسيلة لابتناء المجد، وأدرك الناس كما يقول أحد الإداريين الفرنسيين "أن الثقافة العربية لا تطعم"[18].

ومن المعلوم أن "المحظرة" وقفت في وجه الاستعمار الثقافي والسياسي للبلاد، إلا أن عوامل الهدم التي مارستها فرنسا وضدها، كانت كبيرة ممنهجة، وذات تأثير بالغ، ويكفينا للتدليل على ذلك إيراد الأرقام التالية الدالة على تردي الحالة الثقافية من خلال الإقبال على مؤسسات التعليم التقليدي، فقد بلغ عدد طلاب المحاظر[19] سنة 1934 ما يقارب 800 طالب، وفي سنة 1950 تم تقديرهم ب 500 طالب[20]، أي أن العدد تناقص بكثير في مدة أقل من عشرين سنة، وكان لذلك عدة أسباب لعل أهمها، السياسة التي اتبعتها الإدارة الفرنسية في محاربة هذا التعليم الأصلي، والخصوصيات التي حفت بها مريدي وخريجي المدرسة الاستعمارية.

وعموما فإن تأثيرات الاستعمار الفرنسي على المجتمع اتخذت أشكالا وأبعادا مختلفة، ومست حياة الناس السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، غير أن ذلك لا يعني أن المجتمع استسلم للأمر الواقع

[18] – الخليل النحوي: الخليل النحوي، بلاد شنقيط المنارة والرباط، عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة (المحاضر) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس 1987 ، ص: 426 .

[19] – المقصود هنا عدد المحاظر الكبرى التي تدرس جميع فنون اللغة والشريعة والتاريخ....، ولا يدخل في ذك الكتاتيب.

[20] – الخليل النحوي: مرجع سبق ذكره، ص: 425.

وركن إلى الخمول، بل قاوم ودافع بقوة، كل الممارسات والسياسات الاستعمارية الهادفة استعباده، وسطر بذلك صفحات مشرقة من النضال –كان الفرنسيون أول المعترفين بها[21].

وخلاصة القول أنه يمكننا إجمالا أن نعتبر أنه حيثما استوطنت الإدارة الفرنسية، وغرست أنيابها داخل النسيج الاجتماعي، وحيثما انتشر القطاع النقدي في منطقة من البلاد، إلا وانخفضت القدرة الشرائية للسكان، واتسع نطاق التفقير، وازدادت الفوارق الاقتصادية، وظهرت طبقة من الأغنياء جديدة، مثلت الامتيازات الممنوحة لها من طرف المستعمر الأرضية المناسبة لازديادها ثراءا، مقابل طبقة فقيرة ظلت تعيش على وقع التقلبات المناخية، والتجاذبات الاقتصادية بين أصحاب "الدور التجارية" في سان لوي، ومجموعة من الوسطاء، والإدارة الاستعمارية من جهة ثانية.

من البديهي أن الوجود الفرنسي أدى إلى تفقير السكان، فعلى امتداد العهد الاستعماري ازداد الفارق بين المصادر والاحتياجات، بين مستوى حياة أقلية موالية للإدارة، وجمهور يمثل عامة الناس، وكانت هذه الظاهرة نتيجة غير مباشرة للسيطرة السياسية والاقتصادية لمجتمع ذي بنيات إنتاجية رأسمالية، على مجتمع ما قبل الرأسمالية مثّل اقتصاد "الكفاف" فيه أقصى منشود وأعظم مطلوب.

المصادر والمراجع:

– الخليل النحوي: الخليل النحوي، بلاد شنقيط المنارة والرباط، عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة (المحاضر) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس 1987 .

– أحمد بن الحسن: الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري، مساهمة في وصف الأساليب، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية، الطبعة الأولى 1995 .ص ص 13-23.

– جمال غدور: الفقهاء والسلطة الاستعمارية بين دفعها والمدافعة عنها، مجلة مركز الدراسات الاستراتيجية، نواكشوط 2016.

– محمدو بن محمدن: الرحالة الفرنسيون ودورهم في تحريف التاريخ الموريتاني حوليات كلية الآداب، جامعة نواكشوط العدد الثاني 1990.

[21] – يجدر التنبيه إلى أن الكتابة المحلية في مجال التاريخ فقدت جزء من مصداقيتها بين بعض الكتاب الفرنسيين الذين لديهم أحكام مسبقة حول المجتمع وتحكمت في كتاباتهم المركزية الأوروبية واستنقاص الآخر، وبين بعض الدارسين المحليين الذين امتلئت قلوبهم حقدا على الاستعمار وأهله، وبين هذا وذاك يوجد فريق آخر همه خدمة الحقيقة وإبراز المسكوت عنه في التاريخ المحلي .

– محمد عبد الرحمن بن عمار: فيدرب وتعزيز النفوذ الفرنسي على الضفة اليمنى لنهر السنغال، مصادر كراسات التاريخ الموريتاني، العدد الرابع، 2004 .

– محمد وبن محمدن : بصدد تسمية موريتانيا "ترجمة وتحقيق وثيقة فرنسية مؤلفة 1843 حوليات كلية الآداب، عدد السادس 1999 ص ص: 53-56.

– مريم بنت أحمد الأمين، العلاقات السياسية بين إمارتتي آدرار وتكانت في القرن التاسع عشر،بحث لنيل شهادة المتريزفي التاريخ، كلية الآداب والعلوم والإنسانية، جامعة نواكشوط.

– محمد الراظي ولد صدفني، السياسة الاستعمارية الفرنسية في موريتانيا وأثرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية 1900-1969 انواكشوط: المطبعة الوطنية 1990.

– محمد الشريف أحمد "الإدارة المركزية في موريتانيا (1902-1944) بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ، جامعة تونس الأولى 1995.

– محمد المختار السعد: إمارة الترارزة وعلاقتها التجارية والسياسية مع الفرنسيين (من 1703 إلى 1860) معهد الدراسات الإفريقية الرباط 2002.

محمد المختار بن السعد: الإمارات والمجال الأميري البيضاني خلال القرنين 18 و 19 (إمارة الترارزة نموذجا)، حوليات كلية الآداب جامعة نواكشوط، العدد 2، 1990.

– محمد المين بن الشيخ عبد الله: العلاقات التجارية بين إمارة لبراكنة وفرنسا خلال القرن 19 بحث لنيل شهادة المتريز في التاريخ، كلية الآداب، جامعة نواكشوط 1989.

– فرانسيس دي شاسيه، موريتانيا من 1900 إلى 1975، ترجمة محمد بن بوعليبة الغراب، منشورات دار النشر جسور، نواكشوط، 2013.

– سريدي نور الدين، مساهمة في دراسة تاريخ موريتانيا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط 1995.